

مركز "شمس" يصدر ورقة دراسية حول تعذيب الأسرى في سجون الاحتلال

رام الله- عمان الكوث- الرواد للصحافة والإعلام- أصدر مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية (شمس)، العضو الاستشاري لدى المجلس الاتحادي والبرلماني للأمم المتحدة، ورقة دراسية حول التعذيب الذي يتعرض له الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بعنوان "حين يتحول الجسد الفلسطيني إلى مختبر: إسرائيل كمنهج ومصدر لقنوات التعذيب".

وساء إصدار الورقة في سياق إجراء اليوم الدولي لثانئة ضحايا التعذيب الذي يوافق يوم ٢٦ حزيران من كل عام، ويضمن التزام مركز "شمس" برصد ومتابعة قضايا حقوق الإنسان، وفتح حوارات للجمعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، خاصة الأسرى داخل سجون الاحتلال، بما يتسجم مع المعايير الدولية وسادات الكرامة الإنسانية.

وسلّخت الورقة الضوء على بريمة التعذيب التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الأسرى الفلسطينيين، بوصفها بريمة منهجية ترتكب في ظل صمت دولي وإفلات دائم من العقاب، مبدية أنه وعلى الرغم من التزامات إسرائيل القانونية الدولية، كطرف موثق على عدد من الاتفاقيات والعهود الرئيسية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن الواقع المؤلمة تشير إلى استخدام واسع النطاق ومنهجي للتعذيب ضد الأسرى والعاملين الفلسطينيين، وبملا وساداً وأطفالاً، وبمستويات متعددة من الانتهاكات الجسدي والنفسي والظني والاجتماعي.

وأشارت إلى أن سياسة التعذيب التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، برزت كواحدة من أشنع ممارسات المنهجية التي تستهدف الإنسان الفلسطيني جسداً ونفساً وكراماً. وذكرت أن منظومة الاحتلال الإسرائيلية تحولت إلى مسرح متكامل لانتهاك الكرامة الإنسانية، حيث تستخدم أساليب التعذيب ليس فقط لارتزاع

الاعترافات، بل كأداة لإضغاع وتفكيك الإرادة الجمعية الفلسطينية، وإثبات حالة من الرعب المستدام، وأكد أن التعذيب الإسرائيلي لا يمثل سلوكاً فردياً، بل هو سياسة مؤسسية متجددة ومنهجية قانونياً وإدارياً. وأكدت لواقع بعض الأطراف الدولية في التغطية على الانتهاكات الجسيمة عبر استمرار التعاون الأمني والعسكري مع إسرائيل، بما في ذلك تصدير واستيراد أدوات ووسائل التعذيب التي تم اشتراكها على الفلسطينيين.

وأشارت إلى أن التعذيب منهج كبرمجة ضد الإنسانية في حال ممارسته بشكل واسع النطاق أو منهجي، وهو ما يتفق بشكل واضح على الحالة الفلسطينية، وشابهت الورقة، بأسلوب منهجي، جملة من التحاور الرئيقة بالتعذيب الإسرائيلي، بدءاً من توثيق أملاك وأساليب التعذيب المستخدمة في مراكز التحقيق والسجون، مروراً بتخليل الأظفر القانونية الدولية التي تنظم التعذيب بشكل قطعي، وصولاً إلى بيان مسؤولية إسرائيل كممثل بممارس جرائم تعذيب منهجية بحق الشعب الفلسطيني.

وأوضحت أن سلطات الاحتلال تعتمد في تعاملها مع الأسرى الفلسطينيين على مجموعة واسعة من أملاك وأساليب التعذيب، تهدف في مجملها إلى تفكيك إرادة المعتقلين، وإجبارهم على الاعتراف أو تقديم معلومات تحت الضغط، أو مساعدة لمكافلتهم على خلفيات سياسية والوطنية، وتثير التحويلات والتفريغ إلى أن التعذيب يبدأ غالباً منذ لحظة الاعتقال، ويتعاقد خلال فترة التحقيق، وقد يمتد حتى بعد صدور الحكم، سواء في ظروف الاستمرار أو من خلال الإعمال الظني.

ولفتت إلى أنه ومنذ السابع من أكتوبر ٢0٢٣، تعاقدت بشكل لافت سياسة التعذيب الوضحي التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الأسرى، واتخذت طابعاً أكثر عنفاً ودموية، بلغ حد قتل المعتد تحت وطأ التعذيب، ففي ظل التعميم الإقليمي ونفاذ الرقابة الدولية، ولتت المؤسسات الحقوقية الفلسطينية والدولية استشهاد ما لا يقل عن ٧٢ أسيراً من بينهم ٤٥ معتقلاً من قطاع غزة، مما يسلط الضوء على حتمية

بواصل الاعتقال إغناء هويات عشرات الشهداء في صفوف معتقلي غزة. كما تطرقت الورقة إلى المدافعي لهذه الجريمة، والآثار الممتدة على الضحايا وأسرىهم والمتصع الفلسطيني ككل، وبرز فشل المجتمع الدولي في تحميل كيات السامعة، بل وتواطؤ إسرائيل في تصحيح وتصدير أدوات التعذيب، واستخدام الأراضي الفلسطينية كمدان احتجاز لهذه الأدوات.

وهيبت أن إسرائيل لا تزال تلعب دوراً محورياً في تصميم وإنتاج وتصدير أدوات وأساليب التعذيب التي تستخدم ضد المدنيين في مناطق النزاع، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل وتحتجز ذلك إلى الترويج لهذه الأدوات حول العالم باعتبارها "مختبرة ميدانياً ضد الفلسطينيين"، وهذا الواقع يبرز إسرائيل ليس فقط كقوة تمارس التعذيب، بل كمصدر عالمي للخبرات والأدوات التي تستخدم لانتهاك الكرامة الإنسانية.

وسلّخت الورقة تحليل للتظلمة القانونية والسياسية التي تبجح استمرار التعذيب والإفلات من العقاب، من خلال ربطها بالقوانين القانونية الدولية، مثل القواعد الأسرى، والولاية القضائية العالمية، وعدم تقادم الجرائم الجسيمة، وتوسيع مسؤولية الدولة الجنائية والثانية عن الأفعال غير المشروعة.

وتشكل هذه الورقة مدخلاً لفهم البنية العميقة للتعذيب في السوق الفلسطيني - الإسرائيلي، وتؤسس لمرامة نظمية ومعضلة لممارسات الاحتلال، ليس من منطلقات إنسانية فقط، بل استناداً إلى مراكز القانون الدولي، ومفاهيم العدالة، وحقوق الإنسان الكونية.

واستخلصت الورقة على جملة من التوصيات، منها توصيات موجهة إلى السلطة الفلسطينية لتبجعت توثيق ملف التعذيب الذي يتعرض له الأسرى أمام المحافل الدولية، وتقديم بيانات قانونية مؤهلة أمام المحكمة الجنائية الدولية بشأن الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى، واتخاذ سياسة متناسكة وموحدة في الخطاب السياسي والقانوني تسلط الضوء على جرائم التعذيب وتدرسها في تقارير الدولة الرسمية الدولية، وتطوير برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأسرى المحررين ولزوجهم، وتطوير تآهيل مهني واجتماعي بعد الإفراج.

كما أوصت الورقة منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بتعزيز آليات التوثيق التي على المعايير الدولية لضحايا التعذيب من الأسرى المحررين، وتنظيم حملات مناصرة مستمرة لتسليط الضوء على قضية التعذيب، والتعاون مع الشبكات الحقوقية الإقليمية والدولية لخلق لفتة إلى منصات ضغط وتآزر عالمية، وتقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي لتأبين من التعذيب، كجزء من برامج العدالة

وتأجيل للتحقيق

فيما أوصت الورقة المنظمات الدولية، الأعمدة وغير الحكومية، بتفعيل آليات التدخل الفعال للرد على الأمم المتحدة، خاصة للقرن الخامس لعني بالتعذيب، والقرن لعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والضغط على الدول الأطراف في اتفاقية مناهضة التعذيب لإدانة إسرائيل صراحة في تقاريرهم الرسمية وداخل هيئات الأمم المتحدة، وإرسال لجان تقصي حقائق مستقلة إلى مراكز الاعتقال والتفتيش الإترابية، وتخصيص تمويل مستدام لمؤسسات الفلسطينية العاملة على توثيق الانتهاكات وإعادة تأهيل الضحايا.

فيما أوصت المجتمع الدولي والدول الأطراف في الاتفاقيات حقوق الإنسان، باستخدام الملاحيات القانونية لمحكمة مرتكبي جرائم التعذيب الإترابيين الوجوديين على أراضيهم، وفرض عقوبات دبلوماسية أو قانونية أو اقتصادية على المسؤولين والمسؤولين الإترابية للورقة في جرائم التعذيب، وسفر تصدير المعدات والأدوات التي تستخدم في التعذيب أو التفتيش إلى إسرائيل، وتعزيز التعاون مع هيئات المجتمع المدني الفلسطيني وتطوير الدعم القانوني والنفسي لها لرفع الضحايا أمام المحاكم الدولية والوطنية.

كما أوصت الصحفيين ووسائل الإعلام بتخصيص مساحات إعلامية منتظمة لتسليط الضوء على ملف التعذيب، وتدريب الصحفيين على تغطية قضايا التعذيب بطريقة تراثي السياق القانوني والبعد الأخلاقي، وتوثيق الانتهاكات الإعلامية الواردة كمنهج التغطية أو استهداف الصحفيين، وتضمينها في الخطاب العام حول التعذيب والاتفاقيات الجسيمة.

أما توصياتها للمدافعين والحقوقيين الفلسطينيين والدوليين، فتضمنت تقديم دعوى فردية وجماعية أمام محاكم الدول التي تعتمد مبدأ الاستعصاء العائلي، ضد معتقلين وسؤالين إترابيين ارتكبوا جرائم تعذيب، وإعداد ملفات قانونية شاملة كدليلية للمحاكم أو الأكرات الدولية مثل لجنة مناهضة التعذيب، وتطوير قاعدة بيانات قانونية توثق وتشرح تطور ممارسات التعذيب والردود القانونية للتمتعة، تكون متاحة للباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

صحيفة القدس

الخميس

٢٠٢٥/٦/٢٦

ص ٤